



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية

J
H
C
S

Journal of historical and cultural studies
ISSN: 2023-1116 (Print) - E- ISSN: 2663-8819 (Online)
Journal Homepage: <http://jhcs.tu.edu.iq>

M. D. Waleed Fathi
Mohammed Sumaidaie
Ministry of
Education, Kirkuk Education
Directorate.

KEY WORDS:

ARTICLE HISTORY:

Received:

Accepted:

Available online:

August / 2023

Journal of historical and cultural studies (JHCS)

Journal of historical and cultural studies (JHCS)

France in the years of the global economic crisis ABSTRACT

The research includes an economic study on the general conditions in France during the economic crisis and the most important factors that led to delaying the effects of that crisis on the French interior, despite the destabilization of its political system due to partisan strife, and the measures taken by governments that lived through years of economic crisis.

DOI:

Corresponding author: waleed.fathee88@gmail.com

فرنسا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية

الخلاصة:

البحث يشمل دراسة اقتصادية على الاوضاع العامة في فرنسا ابان الازمة الاقتصادية واهم العوامل التي ادت الى تأخر اثار تلك الازمة على الداخل الفرنسي, على الرغم من زعزعة نظامها السياسي بسبب المحاصصة الحزبية, والاجراءات الحازمة التي اتخذتها الحكومات التي عاصرت سنوات الازمة الاقتصادية.

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة الدراسات التاريخية

م . د . وليد فتحي محمد
الصميدعي
وزارة التربية مديرية تربية
كر كوك
الكلمات المفتاحية:

الازمة الاقتصادية 1929 _
فضيحة اوستريك _ وول
ستريت _ مصطلح مالثيوس
معلومات تواريخ البحث:

- الاستلام:

- القبول:

- النشر المباشر: آب 2023

المقدمة:

لم تتأثر فرنسا داخلياً بالأزمة الاقتصادية، بفضل مستعمراتها، التي كانت تزودها بالموارد والعمالة وبسبب فائض الميزانية كانت فرنسا قد خفضت قيمة الفرنك من الذهب ومزدهرة مالياً واقتصادياً وفي شباط 1929 بدأت البورصة وأسعار الجملة بالانخفاض اذ بلغت الخسائر الفعلية 6 بالمائة. ومع ذلك استمر النشاط الاقتصادي الفرنسي بالتقدم واطلق على فرنسا بالجزيرة السعيدة، وكان ذلك بسبب الفوائد المتأتية من تخفيض العملة الحاد إلى حد ما والذي ترك الأسعار الفرنسية أقل من الأسعار الأجنبية. اعتقد الفرنسيون أنه مع تدفق الذهب أصبحوا أكثر حماية لم تكن هناك بطلاة تقريباً كان لانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني تداعيات اقتصادية في جميع أنحاء العالم حيث بدأت أسعار الذهب بالانخفاض.

كانت فرنسا قد خفضت للتو قيمة الفرنك وكانت مزدهرة على الصعيدين المالي والاقتصادي. ومع ذلك استمر النشاط الاقتصادي في التقدم. ارتفع الإنتاج الصناعي حتى أيار 1930؛ زاد الإنفاق العام، مع اتجاه طفيف نحو التضخم. لم يكن الفرنسيون ينظرون إلى الخارج بطبيعتهم ، فقد اعتقدوا أنه مع احتياطي الذهب المتدفق في الداخل، هم بحماية من عواصف العالم الخارجي، سرعان ما ظهرت أولى علامات الأزمة في أوائل عام 1931، وقد حاولت الحكومات الفرنسية التي عاصرت الازمة الاقتصادية من اتخاذ خطوات مدروسة اقتصاديا لمعالجة الآثار السلبية لتلك الازمة.

حكومة أندريه تارديو⁽¹⁾ "André Tardieu" (5 تشرين الأول 1929):

لم تتأثر فرنسا داخلياً بالأزمة الاقتصادية، بفضل إمبراطوريتها الاستعمارية، التي كانت تزودها بالموارد والعمالة وبسبب فائض الميزانية، إلا أن عدم الاستقرار الوزاري تزامن مع انهيار بورصة (وول ستريت) ⁽²⁾ "Wall Street" - وقد كُلف أندريه تارديو، بتشكيل الحكومة (5 تشرين الأول 1929)⁽³⁾، وكان تارديو شخصية من التحالف الوطني للأحزاب اليمينية.

قدم تارديو برنامج حكومته في يوم 7 تشرين الأول إلى مجلس النواب، إذ ألقى خطاب في المجلس قال فيه: "أَنْ ما قدمته فرنسا من إنجازات لاسيما انتصارها في الحرب وإعادة أعمار المناطق المدمرة؛ وعملية استقرار العملة وتوحيد الديون قصيرة الأجل؛ والدين الخارجي كان تحت السيطرة. الأمة لديها الإمكانية لتوجيه البلاد للمسير إلى الأمام"⁽⁴⁾، وأعلن أمام المجلس عن برنامج اقتصادي أكد فيه على سياسة الرخاء، مقدماً فيه برنامجاً لخفض الضرائب، ومنح العلاوات العائلية، والمعاشات السنوية للمحاربين القدامى، وزيادة الأجور والمعاشات لموظفي الخدمة المدنية وإمدادات المياه والكهرباء، وإصلاح الموانئ والمطارات والمستشفيات والمدارس الابتدائية الحكومية، وبرنامج طموح لتحديث البنية التحتية بتكلفة خمسة مليارات فرنك على مدى خمس سنوات⁽⁵⁾، وشجع على التعليم الثانوي المجاني، واستخدام التقنيات الحديثة في الصناعة، وأصدرت الحكومة تشريع نص على وضع مخصصات أسرية لجميع العاملين بأجر في قطاع الأعمال والصناعة للأسرة التي لديها طفلين على الأقل، وأعرب عن أمله ودعوته في ترك المواجهة الإيديولوجية بين اليمين واليسار والتي أدت إلى الكثير من الإرباك السياسي، وناشد إلى تطبيق الاقتصاد الحديث الموجه في المؤسسات. وقال إن "الرأسمالية هي الأكثر ديناميكية للطبقات العاملة"، وكان هدفه وسياسته الرخاء، لاسيما وأنّ الكساد العظيم ضرب العالم عام 1929، وحاول في برنامجه تجنب فرنسا تداعيات الأزمة الاقتصادية في فرنسا.

كان برنامجہ للنفقات العامة لا يقوم على أساس زيادة الضرائب أو الاقتراض؛ ولكن عن طريق أنفاق جزء من فائض الخزنة الكبير المتراكم خلال السنوات الثلاثة السابقة من الازدهار المالي، لذلك عمل على تقسيم فائض الميزانية للسنوات السابقة والبالغة خمسة مليارات فرنك إلى ثلاثة أقسام خصص منها للزراعة والبنية التحتية في الريف مليار و(75) مليون فرنك وخصص للصحة والتعليم مبلغ مليار و(450) مليون فرنك، أما قطاع الصناعة والتجارة فكانت له الحصة الأكبر، إذ خصص له مبلغ مليار و(800) مليون فرنك، وأعلن تارديو أن العمل في هذه القطاعات وبهذا الشكل لم يكن ممكناً في السنوات السابقة، إلا أن تعافي الاقتصاد الفرنسي في بداية عام 1929 أتاح للحكومة العمل بقوة في إصلاح وتوسيع البنية التحتية لفرنسا⁽⁶⁾.

إلا أن البرنامج الطموح لتارديو لم يستمر على ما هو عليه؛ لأن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تضرب بأطنابها في فرنسا، وعلى أثرها دعا تارديو إلى ضرورة التكاتف بين الساسة وأطراف المجتمع الفرنسي كافة ودعم إجراءات الحكومة للخروج من الأزمة ومحاولة بناء الحياة الحديثة في البلاد، إلا أن دعوته هذه والدعم الذي قدم له من الجمعية الوطنية لم يستمر طويلاً؛ لأن بوادر تأثر فرنسا بالأزمة ظهرت بشكل قوي في الأيام الأخيرة من عام 1929، مما أثر سلباً على أداء الحكومة التي أطيح بيها عام 1930.

إن برنامج النفقات العامة لم يكن بزيادة الضرائب أو الاقتراض؛ ولكن عن طريق أنفاق جزء من فائض الخزنة الكبير المتراكم خلال السنوات الثلاثة السابقة من الازدهار المالي، وفي وقت لاحق زعم تارديو أنه قد تنبأ بالأزمة الاقتصادية وأكد ضرورة التكاتف من أجل إعادة التنظيم الوطني لفرنسا، كانت ردود أفعال النواب للبرنامج مختلفة وظهر الانقسام في مجلس النواب، النائب اليميني بيير تاتنغر "Pierre Tattinger"، مؤسس جماعة الشباب الوطنيين وصحيفة لو ناشيونال، هنا الحكومة للبرنامج الدقيق الذي من شأنه أن يحرك فرنسا نحو الحياة الحديثة، كما دافع لويس ديلسول "Louis Delsol" من المركز عن الحكومة وسياساتها

ونذكر أن الحكومة المعتدلة هي الخيار الوحيد في هذه المرحلة ⁽⁷⁾، جاء النقد من النائب الاشتراكي لتولوز، ألبرت بيدوس "Albert Bedus"، كانت لديه شكوك حول موارد التمويل وطالب بمزيد من التفاصيل حول النفقات لتمويل البرنامج، وأوضح وزير المالية، هنري شيرون ⁽⁸⁾ "Henry Sherwin"، أن النفقات تشمل 1.5 مليار من فائض من ميزانية 1929، 1 مليار من أرباح تجارة الحكومة بالعملة الأجنبية و 2.5 مليار من الحساب المتوفر في بنك فرنسا، التابع لوزارة المالية ⁽⁹⁾، وكانت الحكومة قد طرحت برنامج لبناء خط محصن يغطي الحدود الشمالية الشرقية للبلاد في عام 1929، وتم التصويت عليه في كانون الأول عام 1930، الذي أطلق عليه خط ماجينو، نسبة إلى اسم وزير الدفاع أندريه ماجينو ⁽¹⁰⁾ "André Maginot" (1877 - 1932) كانت المعارضة والرأي العام الفرنسي وجهوا انتقادات لحكومة تارديو ⁽¹¹⁾، بعد التحقق من الميزانية الخمسة مليارات المستثمرة في الأعمال الرئيسية - خط ماجينو، وسد كمبس، وقناة الألزاس الكبرى - هذه النفقات أرهقت الميزانية وأثقلت على المجلسين التشريعيين، وظهرت آثار الأزمة الاقتصادية في فرنسا، وهو ما يفسر لماذا خسر اليمين انتخابات عام 1932، صوت البرلمان للإطاحة بحكومة تارديو في 17 شباط 1930 ⁽¹²⁾ (مسؤولون حكوميون، بما في ذلك وزير العدل، يشتبهون بقضايا فساد مالي، وقد تشكلت وزارة كميل شوتيمبس ⁽¹³⁾ "Camille Chautemps" (19 شباط 1930 - 25 شباط 1930)، زعيم المعارضة اليسارية وتألفت أغلبها من تحالف اليسار ⁽¹⁴⁾. وتمت الإطاحة بها بعد أقل من أسبوع من تشكيلها، وقد كلف الرئيس غاستون دومرغ تارديو لتشكيل الحكومة ⁽¹⁵⁾ (2 آذار - كانون الأول 1930). ومن الملاحظ من الجدول انه تم استحداث وزارة سميت بوزارة الصحة العامة، والتي كانت مرتبطة سابقا مع وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، وقد واجهت الحكومة اضطرابات داخلية، إذ اجتاحت الفيضانات الكبرى لانغدوك وآلندي بعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة، تضررت مئات الآلاف من الهكتارات من الارتفاع المفاجئ في المياه، وتوفي ما يقرب من 700 شخص في هذا الحدث ⁽¹⁶⁾.

صدر تارديو أعمام لمساعدة ضحايا الكوارث الزراعية، وفي نهاية آذار، قدم مشروع قانون التعليم الثانوي المجاني، وتقديم الرواتب للمحاربين القدامى، ومن المشاكل التي واجهت الحكومة مسألة الشيوعيين المتهمين بالرغبة في الإطاحة بالنظام عن طريق العنف وتم ألقاء القبض على مائة وخمسين متهما، هي أكبر حملة سياسية في الجمهورية الثالثة شملت أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، يبدأ هذا التطرف في الحركة الشيوعية في إحداث تأثيرات كبيرة في أوائل عام 1930، عندما أصدر العديد من المدراء التنفيذيين والقادة تعليمات الكفاح البدني ضد الشرطة والتنظيم السري للإضرابات والمظاهرات، القيادة الستالينية للأمية الشيوعية تدفع بالقسم الفرنسي لإعداد يوم شعبي يسمى النضال الجماهيري المباشر، أو اليوم الأحمر، المقرر عقده في 1 آب 1930، تخشى السلطات محاولة للثورة الشيوعية كما يقر تارديو في خطاب ألقاه في حزيران عام 1930 في ديجون، اختيار السياسة الثابتة بهدف تحلل الحزب الشيوعي وللقضاء على الحركة الشيوعية داخل المجتمع الفرنسي⁽¹⁷⁾، إلا أن محاول تارديو فشلت لاسيما وإن الحكومة قد واجهت في نهاية 1930 فضيحة وستريك⁽¹⁸⁾ "Oustric Affair" فضيحة سياسية ومالية جديدة وأثبتت حكومة أندريه تارديو، عدم قدرتها على تجاوزها، إذ أثيرت ضد أعضاء حكومة تارديو، وكان لبعضهم روابط مشبوهة بهذه الفضيحة مثل وكيل وزارة الخارجية، غاستون فيدال، والسناتور رينيه بيسنارد. ومع أن تارديو لم يكن متورطا بهذه القضية⁽¹⁹⁾؛ لكنه خسر الأغلبية في مجلس الشيوخ، أثيرت شبهات حوله لمحاولته تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، للتغلب على انشقاق الجناح اليساري، ذلك أثار انتقادات عنيفة من جانب الطبقة السياسية التقليدية: الراديكاليون يدينون استبدادهم ويرفضون تطبيق برنامجهم من قبل شخص آخر، ويلومه الاشتراكيون على اهتمامه بالقوة الشخصية وعلاقاته بالمنظمات اليمينية المتطرفة التي يساعدها مالياً⁽²⁰⁾، لقد انزعج مجلس الشيوخ لهذه السياسة⁽²¹⁾؛ لذلك قام رئيس الجمهورية غاستون دومرغ، بدعوة لويس بارثو⁽²²⁾ "Louis Barthou"، لتشكيل حكومة جديدة، لكنه فشل بالمهمة

التي أوكلت إليه، ثم كلف الرئيس ثيودور ستيج⁽²³⁾ " Théodore Steeg " (كانون الأول 1930 - كانون الثاني 1931)⁽²⁴⁾

الا انه بعد شهر على تشكيل الحكومة، تمت الإطاحة بها من قبل الجمعية الوطنية في 22 كانون الثاني 1931، ودعا الرئيس الفرنسي دوميرغ، ببير لافال⁽²⁵⁾ Pierre Laval لتشكيل الحكومة، وتمكن من تشكيل حكومته الأولى بنجاح⁽²⁷⁾ كانون الثاني 1931 - 16 شباط 1932⁽²⁶⁾، وشغل فيها ايضاً وزيراً للداخلية⁽²⁷⁾ .⁽²⁸⁾

كان على الحكومة مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية التي بدأت تضرب فرنسا، قام لافال باختيار وزرائه بدقة إذ تضمنت حكومته شخصيات بارزة مثل بول رينو⁽²⁹⁾ "Paul Reynaud" الذي أصبح وزيراً للمستعمرات، وأندريه ماجينو وزيراً للحرب، وببير إيتيان فلاندين⁽³⁰⁾ "Pierre-Étienne Flandin" وزيراً للمالية، وكذلك وضع لافال مجموعة من أصدقائه كان يثق بهم ثقة كبيرة كمستشارين له⁽³¹⁾، واعتمد مجموعة من الخبراء الماليين والاقتصاديين⁽³²⁾، لتدوير عجلة الاقتصاد الفرنسي؛ لان الاقتصاد شكل تحدياً كبيراً للحكومة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت اثارها السلبية تظهر في فرنسا⁽³³⁾.

الآزمات الاقتصادية الفرنسية:

عند اندلاع الحرب نفذت فرنسا سياسة توجيه قدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، وطالت الحرب وأنهكت معها اقتصاد الدولة، اعتقد الجميع ان الحرب ستكون قصيرة الأمد لذلك خطط بنك فرنسا لتقديم سلف للدولة بقيمة اثنتان ونصف مليار فرنك، وبفعل طول مدة الحرب زاد اجمالي نفقاتها من تسعة مليار فرنك الى خمسة وخمسون مليار فرنك، فضلاً عن تكاليف الحرب، واجهت فرنسا تكاليف الاعمار، والتي ادت الى عجز كبير في الميزانية العامة⁽³⁴⁾.

كانت الحرب الطويلة على ما يبدو قد تسببت في نوعين من المشاكل، مشاكل الموارد وتوافرها، ومشاكل التوازن، ما بين ميزان المدفوعات والميزانية⁽³⁵⁾، وبعد نهاية الحرب اعتقد الساسة أن الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم أمر ميسور⁽³⁶⁾، وعرفت فرنسا وضعاً اقتصادياً غير مستقر بفعل تأثيرات الحرب العالمية الأولى إذ أثرت تعديلات الخريطة الأوروبية الجديدة في توزيع المواد الأولية ومصادر الطاقة بين الدول كما ساهمت كثرة الحواجز الكمركية في تراجع التجارة الدولية خصوصاً في ظل انخفاض سعر العملات الأوروبية⁽³⁷⁾.

تعرضت فرنسا إلى أزمات لاسيما حينما تحول اقتصادها بعد 1919 إلى اقتصاد ما بعد الحرب، وكانت الأزمات المالية هي التي أثرت سلباً في سقوط الحكومات، ومرت الأزمات المالية بمراحل، أزمة العملة الأولى (1919-1921) الخزنة الأمريكية تقرر إنهاء اتفاقات التضامن وقت الحرب، وهذا يعني أنهم يتوقفون عن دعم الفرنك وأدى ذلك إلى انخفاض في قيمة العملة الفرنسية، ونتائجها السلبية لما بعد الحرب⁽³⁸⁾، ثم تأتي الأزمة الثانية (1923-1924)، والتي تصاعدت بشكل واضح مع احتلال الرور من قبل القوات الفرنسية، التوتر الدولي السائد من كانون الثاني 1923 يكون ضار بالفرنك الفرنسي⁽³⁹⁾، ويلفت الانتباه إلى حقيقة أن يعتمد التوازن المالي لفرنسا بشكل وثيق على التعويضات الألمانية مما انعكس الجانب الاقتصادي سلباً على الأوضاع السياسية الداخلية لفرنسا، تلك الاجراءات كانت سبباً في خسارة الكتلة الوطنية في انتخابات 1924⁽⁴⁰⁾، ثم الأزمة الثالثة 1925-1926، وهي نتيجة تراكمية للازميتين السابقتين، وتتويجا لعدم الاستقرار النقدي المزمّن الذي ابتليت به فرنسا منذ عام 1918؛ بسبب النفقات الكبيرة للدولة زمن الحرب والتي أدت إلى سقوط اتحاد اليسار 1926⁽⁴¹⁾، استمرت الأزمة الأخيرة الى تموز 1926 إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار الجملة (زراعي) حده الأقصى (806% - نسبة إلى 1913) ؛ أن الشيء نفسه ينطبق على الرقم القياسي لأسعار الجملة الصناعية (957%) مما تسبب في خفض قيمة الفرنك الفرنسي وارتفاع نسبة التضخم بين عامي (1919-1926) ولم يشكل تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وارتفاع الواردات مشكلة للحكومة الفرنسية على اعتبار ان المانيا ستدفع ومع

مرور السنوات وارتفاع نسب التضخم بشكل متسارع انعدمت الثقة في الفرنك وزاد تهريب رؤوس الأموال وعجز البنك الفرنسي المركزي في تغطية العجز⁽⁴²⁾، وجاءت بعدها مدة من الانتعاش الاقتصادي نتيجة إجراءات رئيس الوزراء الفرنسي راييموند بونكاريه⁽⁴³⁾ "Raymond Poincare"، فرنسا تصبح ثالث أكبر منتج في العالم للحديد الزهر ومن الفولاذ، بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا، وعلى قدم المساواة مع بريطانيا صناعة الصلب تحفز إنتاج الفحم، الذي انتقل من 40 مليون طن في عام 1913 إلى 55 مليون طن في عام 1929 وحين اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية كانت فرنسا محمية منها⁽⁴⁴⁾، كان الوضع العام لعام 1929، إذ سجل إنتاج الفحم 55 مليون طن، وخام الحديد 51 مليون طن، البوكسيت الذي تعزز فرنسا من خلاله مكانتها مع 6800 ألف طن، مع ما يقرب من 17 مليار كيلو واط / ساعة من إنتاج الكهرباء بزيادة بنسبة 8 % إنتاجها عام 1913، وبلغ إنتاج الصلب مؤشر 192 مقارنة مع مؤشر 100 بداية الحرب، ومؤشر البناء 120، والصناعة الميكانيكية مؤشر 136، إنتاج السيارات يصل إلى 254 ألف، وسجل الميزان التجاري للواردات (58 مليار فرنك) والصادرات (50 مليار فرنك) سجلات في عام 1929، ومن الجدول يتبين لنا قيم الميزان التجاري.

العام	الواردات	الصادرات	العام	الواردات	الصادرات
1919	35799	11879	1925	44095	45755
1920	49905	26895	1926	59598	59677
1921	22759	19773	1927	53050	54925
1922	24725	21379	1928	53435	51374
1923	32859	30868	1929	58220	50139
1924	40163	42369			

يتضح من اعلاه قيمة الصادرات والواردات، في حين يتدفق الذهب إلى بنك فرنسا منذ استقرار بوانكاريه (يسمى بهذا الاسم لاستقرار الوضع المالي لفرنسا زمن بوانكاريه 1926-1928) ونتيجة لذلك، تستمر الاحتياطيات في الزيادة، بلغت 18 مليار فرنك في عام 1927، 64 مليار فرنك في 1928، 67 مليار فرنك في عام 1929، 80 مليار فرنك عام 1930، استمرت الحركة حتى عام 1932 وضمن تغطية العملة مستقرة بنسبة 77 %، أعلى مما كانت عليه في عام 1913، وميزانية الدولة، الفائض منذ عام 1928، وما بين 1930-1931 رصيد إيجابي أكثر من 5 مليارات فرنك، ومخزون الذهب في بنك فرنسا بتزايد مستمر إذ ارتفع من 29 إلى 55 مليار فرنك من أيار 1929 إلى أيار 1931. وأن هذا الوضع دوري، ويفسره تدفق رأس المال العائم لاسيما وأن الفرنك مستقرًا منذ عام 1928 ضد العملات الأخرى خاصتا الجنيه الاسترليني، مع الحفاظ على ميزان مدفوعات مناسب، على الرغم من العجز الهيكلي في التجارة الخارجية⁽⁴⁵⁾. ووصفت فرنسا ((جزيرة مزدهرة في عالم متأزم))⁽⁴⁶⁾

آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على فرنسا (1931-1936)

بدأت الأزمة العالمية في شباط 1929 أو حتى في نهاية عام 1928 إذا أخذنا بعين الاعتبار السوق العالمية للمواد الخام. في ذلك الوقت، كانت فرنسا قد خفضت للتو قيمة الفرنك وكانت مزدهرة على الصعيدين المالي والاقتصادي. ابتداء من شباط 1929 أسهم البورصة وأسعار الجملة بدأت بالإنخفاض. وبلغت الخسائر الفعلية 6 في المائة. ومع ذلك استمر النشاط الاقتصادي في التقدم. ارتفع الإنتاج الصناعي حتى أيار 1930؛ زاد الإنفاق العام، مع الحفاظ على اتجاه طفيف نحو التضخم. لكن النشوة كانت قصيرة العمر وتعزى إلى الفوائد المتأتية من الانخفاض الحاد في قيمة العملة الذي ترك الأسعار الفرنسية أقل من الأسعار الأجنبية. لم يكن الفرنسيون ينظرون إلى الخارج بطبيعتهم، فقد اعتقدوا أنه مع احتياطي الذهب

المتدفق في الداخل، هم بحماية من عواصف العالم الخارجي. لم تكن هناك بطالة تقريباً، واستمرت أسعار التجزئة في الارتفاع حتى تشرين الاول 1930⁽⁴⁷⁾.

سرعان ما ظهرت أولى علامات الأزمة في أوائل عام 1931، كان من الواضح تماماً أن النشاط الاقتصادي قد تباطأ. انخفض الإنتاج بنسبة 10 في المائة عن الحد الأقصى وكانت هناك علامات على البطالة.

كان عقد الثلاثينيات من القرن العشرين متأزم للاقتصاد الفرنسي، إذ عانت من ركود اقتصادي فعلي، وشاع مصطلح ((مالثيوس))⁽⁴⁸⁾ الركودي الذي تبنته العقلية الفرنسية، كانت فرنسا محصنة من الأزمة الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك فانه من الطبيعي أن تمتد آثار الأزمة الاقتصادية إلى فرنسا، فحينما فرضت الولايات المتحدة الرسوم الكمركية على السلع الفرنسية، كان من البديهي، أن تتأثر فرنسا بالأزمة شأنها شأن الدول الرأسمالية الأخرى، ولكن لم تعان فرنسا من الأزمة إلا في مدة متأخرة نسبياً وبصورة أقل حدة من بقية الدول الرأسمالية؛ لان اقتصادها أكثر توازناً ومكتفي ذاتياً، ولأنه أقل تأثراً بتذبذبات التجارة العالمية⁽³²⁾.

كانت آثار الأزمة الاقتصادية كارثية في الدول الصناعية الرأسمالية الأخرى طوال المدة بين عامي 1929-1931، أما الاقتصاد الفرنسي يلوح وكأنه حمى نسبياً من هذه الأزمة وضمن كبار مقرضي المال في باريس أنهم مصنون، متوهمين بأنهم قد حققوا أخيراً سيادتهم على أوروبا، فشرعوا يفرضون أرادتهم على أوروبا ويضعون ما يرغبون من قوانين تخدم مصالحهم، باعتمادهم على ما يملكون من المقادير العظيمة من سبائك الذهب المخزونة في بنك فرنسا و زادت فرنسا حصتها من احتياطات الذهب العالمية من 7 في المائة إلى 27 في المائة بين عامي 1927 و 1932، الا انها فشلت في تحويل معظم هذا التراكم إلى نقود. هذا أدى الى نقصاً مصطنعاً في احتياطات الذهب ووضع البلدان الأخرى تحت تأثير كبير بالأزمة الاقتصادية، واخذ مالىو فرنسا يبتزون ويملون شروطهم على الدول الأخرى لاسيما بريطانيا وفي بداية تشرين الثاني 1930 تدهور الموقف المالي في فرنسا، وذلك اثر قضية اوستريك السابق ذكرها التي هزت ثقة الفرنسيين في نظامهم

الصيرفي، فبدأ المودعون بسحب ودائعهم من بنك فرنسا الذي بدأ أيضاً بسحب مخزونات من لندن، وبنسبة (300) ألف باون يومياً، فوصلت قيمة السحوبات قبل نهاية السنة إلى (13) مليون باون⁽⁴⁹⁾، إلا أنه ما انقضت عليهم بضعة أشهر حتى تحققوا أن كلا من الباون والفرنك مرتبطان الواحد بالآخر، وأن قيمة الأول رهن بقيمة الثاني، وتحققوا أن الفرنك واقع في قبضة الباون الذي سعوا إلى تخفيض قيمته⁽⁵⁰⁾، في أيلول 1931 انخفض قيمة الجنيه الاسترليني الذي يضع تسليط الضوء على المبالغة في الأسعار الفرنسية وله تداعيات اقتصادية في جميع أنحاء العالم إذ بدأت أسعار الذهب والمواد الخام في الانخفاض كان الإنتاج الصناعي يتراجع بمعدل يزيد عن 25 في المائة عن المتوسط ؛ كانت الميزانية المفرطة في الثقة تظهر عجزاً كبيراً، وانتشرت البطالة، وانخفضت أسعار بيع المنتجات الزراعية بسرعة. حدث يعمل كإشارة للرأي فيما يتعلق بالسوق العالمية والتي تؤدي إلى انهيار الصادرات، وارتفاع البطالة، وعلى الرغم من تدابير حماية الكمارك، واجهت المنتجات الفرنسية منافسة أجنبية، في السوق المحلية، الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الفرنسي، هذه علامات تحذير لأثار الأزمة الاقتصادية⁽⁵¹⁾.

كانت هناك دلائل مختلفة على وجود الحصانة في فرنسا من الأزمة العالمية الخانقة، التباطؤ في هبوط الأسعار، على الرغم من انخفاض أسعار الجملة بنسبة 8,7% لعام 1929 ويعزى هذا الهبوط في أسعار الواردات، إلا أن أسعار البيع بالمفرد لم تبدأ بالانخفاض حتى كانون الأول 1930 واستمرت مستويات الأجور بالارتفاع خلال عام 1930 ولم تنخفض في بعض الصناعات إلى عام 1931 بنسبة 3-5%، إن تفسير تباطؤ تأثير الأزمة الاقتصادية على فرنسا لم يكن واضحاً، إلا إن التفسير الأكثر شيوعاً يعزى إلى تخفيض قيمة الفرنك حتى أيلول 1931، أما أسعار الجملة التي تشمل قائمة من المواد الغذائية والمواد الخام كانت مستقرة أيضاً مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، القيود المفروضة على زيادة الإيجار والضرائب، جيدة نسبياً للمواطن العادي، إذ أن نفقات المعيشة للعامل بباريس 4% أكثر مما كانت عليه في عام 1914، في حين أن نظيره البريطاني ينفق أكثر من

50%(52)، ومن أهم القطاعات التي تأثرت هي الصناعات التصديرية؛ لأنها مرتبطة بالسوق المحلية، وقد كشف بيان الإحصاءات التجارية إن فرنسا وطوال معظم العشرينيات كانت تعاني عجزا في ميزانها التجاري وفي 1928 كان العجز 4,5 مليار فرنك وفي 1929 وصل إلى 10 مليار فرنك، وقارب العجز 13 مليار في عام 1930، وهذه الأرقام ليست مجرد انعكاس لانكماش عام في التجارة العالمية وتداعياتها الحتمية على الصادرات الفرنسية إذ إن جزءا كبيرا من التدهور جاء بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات وزيادة الواردات من المصنوعات، إذ انخفضت صادرات الأقمشة في عام 1929 بمقدار 1,2 مليون فرنك وزادت الواردات من الأقمشة بمقدار 200 مليون فرنك، وارتفعت الواردات من المصوغات من 7,9 مليون فرنك إلى 11,2 مليون فرنك، وانخفضت الصادرات من المصوغات إلى 8 مليون فرنك، ولم تكن الصناعات التصديرية وحدها التي عانت من آثار الأزمة العالمية بفقدان منافذها التسويقية في الخارج في وقت مبكر جدا، وبدأت الصناعات الفرنسية تعاني من المنافسة الأجنبية في السوق المحلية(53).

كانت إيرادات السياحة والتي حافظت على مستوياتها العالية حتى 1931 وعلى الرغم من إن عدد السياح قد انخفض بمقدار 25%، انعكس ذلك على الواردات التي انخفضت من 6 مليارات في عام 1931 إلى 750 مليون في عام 1935، ولكن كان هناك أسباب أخرى للرخاء النسبي في فرنسا حتى عام 1931 وذلك بوجود سوق محلية مزدهرة من جراء ارتفاع الأسعار الزراعية إذ موسم الحصاد الاستثنائي لعام 1929 دفع الحكومة إلى الإسراع في فرض مختلف تدابير الحماية الزراعية والتي جرى تشريعها بعد موسم الحصاد السيئ لعام 1930 مما زاد المخاوف من المنافسة الأجنبية، وكانت إجراءات الحماية فاعلة حتى نيسان 1931 إذ ارتفعت أسعار القمح بنسبة 25% خلال عام 1930 بينما انخفضت بنسبة 59% في الأسواق العالمية سوق وينيبغ "Winnipeg" (سوق عالمي للحبوب) الضحايا الرئيسيون للأزمة هم المزارعون، لأن أسعار منتجاتهم قد انخفضت بالفعل بنسبة 25 في المائة (وكان من المقرر أن تستمر في الانخفاض بنسبة تصل إلى 50 في المائة)(54).

انعكاس آثار الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الفرنسي.

البطالة وتخفيض الأجور.

يقدر عدد العمال في فرنسا ما بين 13 - 14 مليون، منهم مليون ونصف المليون من العمال الكتبة والخدم وغيرهم ممن يعدون في بريطانيا خارج عداد العمال الذين يشملهم التأمين الاجتماعي وإن ما يقارب من ستة ملايين هم من عمال المصانع، وليس من السهولة تحديد عدد العمال العاطلين في فرنسا تحديدا دقيقا لأن البعض منهم فقط كانوا يسجلون في مكاتب تسجيل العمال العاطلين، إحصائيات البطالة، والتي تتعلق بشكل رئيسي بالمؤسسات الكبيرة، وفحص المستفيدين من صناديق البطالة البلدية؛ لكن ليس كل البلديات تساعد العاطلين عن العمل ولا يتم تسجيل البطالة الجزئية إلا متأخراً⁽⁵⁵⁾، ولم تكن البطالة الدائمة الوحيدة من البليات التي ضربت فرنسا، ففي حرف المنسوجات والبناء والتعدين عانت الطبقة العاملة آلام البطالة المؤقتة المتقطعة على نطاق شمل ما لا يقل عن نصف مجموع عمال هذه الحرف، ومهما كان القلق من مستويات البطالة فإنه كان ينظر إلى فرنسا على أنها محمية بوجود مليون ونص عامل أجنبي مهاجر وظفوا خلال العشرينيات، ويمكن تشجيعهم للعودة إلى ديارهم، والاهم من ذلك إن فرنسا محمية بوجود طبيعة متوازنة تماما للاقتصاد الفرنسي ما بين الزراعة والصناعة، ولكن البعض حذر انه لابد اتخاذ التدابير لوقف النزوح الريفي وصدر تقرير من المجلس الوطني الاقتصادي C "N E في شباط 1930 أوصى بتشجيع العودة إلى الأرض كوسيلة ممكنة لمكافحة البطالة، يمكن الإشارة إلى ظهور الأزمة الاقتصادية من خلال البطالة في عام 1930، لا توجد إحصائيات منهجية لقياسها بدقة؛ إلا إن المعلومات الموثقة فيما يتعلق بحالة التوظيف تتكون من نتائج تعداد يتم إجراؤه في شهر آذار من كل عام ووفقا لهذا المؤشر، ارتفعت البطالة من عام 1931 (453.000 عاطل عن العمل، مقابل ما يقارب 290,000 في عام 1929 و 1930) وتصل إلى 600,000 عاطل 1932-1934، ما يقرب من 900 000 في عام 1935 و 1936، وتسجل 650000 في 1937-1938⁽⁵⁶⁾.

كانت المساعدات قد شملت بضعة آلاف العاطلين عام 1930 بإعانة العاطلين، ثم ارتفعت الإعانة إلى أكثر من نصف مليون عاطل في شباط 1935⁽⁵⁷⁾، أما ضحايا البطالة الآخرون ذوو الأولوية، فهن النساء اللواتي يقعن مكانهن الطبيعي في المنزل، إذ تم تسريح أكثر من 300,000 عاملة بين عامي 1931 و 1936، لاسيما في شمالي فرنسا إذ تفقد العديد من عاملات النسيج وظائفهن⁽⁵⁸⁾. البيانات التي جمعها الخبير الاقتصادي الفرنسي ألفريد سوفي في تاريخه الاقتصادي يصنف ضحايا الأزمة، ذوي الدخل الثابت، الدخل الريعي (معاشات، دخل عقاري)، تؤثر البطالة بشكل كبير على العاملين بأجر، مع ثبات الأجور، حالات الإفلاس يرتفع متوسطها الشهري بنسبة 77٪ بين عامي 1929-1934، وانهيار الأرباح الصناعية والتجارية، وصغار التجار والحرفيين الذين تضرروا بشدة، الحل المتراجع لأزمة العاطلين عن العمل، يبدو أن عددهم في زيادة بين تعداد عام 1931 و 1936⁽⁵⁹⁾، تسببت الأزمة في انهيار دخل الفلاحين، بسبب هبوط الأسعار من عام 1930، في حين يتم الحفاظ على إنتاج القمح أو تقدمه. أما فيما يتعلق بالنبيذ، يزداد فائض العرض على الطلب بسبب البطالة، تبلغ قيمة هكتو ليتر - وزن خاص للنبيذ - من النبيذ، 184 و 154 فرنك في 1929 وتنخفض إلى 74 و 64 فرنك فقط في عام 1935، والأسعار لا تستقر قبل عام 1938⁽⁶⁰⁾.

كان من الضروري، مراجعة عقود الإيجار لصالح المزارعين وهذا يعني، زيادة في الفرق بين سعر المنتجات الزراعية ومصنوعاتها، يؤدي إلى انخفاض في سعر الأرض ثم يأكل المزارع رأس ماله⁽⁶¹⁾، وانخفضت الإنتاجية الزراعية إذ أن النزوح الريفي قد تسارع وما يقارب 950 ألف فرد تركوا أرضهم، حسب بيانات 1931-1936، وانخفضت القوة الشرائية الزراعية بنسبة 30%⁽⁶²⁾.

أما البطالة الجزئية أكثر من 40 ٪ من الموظفين سيتأثرون بالبطالة الجزئية في أيار 1935، و 12 ٪ في كانون الأول 1936، و 20 ٪ في أيار 1938، وفضلت الشركات تقليل وقت العمل بدلاً من الضغط على القوى العاملة، في حين أن النمو القوي في نشاط البناء في الوقت نفسه وفر فرص عمل⁽⁶³⁾.

انتهز أصحاب المعامل وأرباب الأعمال آثار الأزمة الاقتصادية، واستغلوا وضع العمال، فخفضوا الأجور إلى أوطأ مستوى تمكنوا النزول إليه، وقد انخفضت الأجور بين عامي 1930-1931 بنسبة 12,5% لعمال النسيج و9% لعمال الطابوق و5% للعمال من المرافق الأخرى، وبلغ تخفيض الأجور في منطقة باريس خلال المدة نفسها بين 5-7% للمهندسين و12% لعمال المناجم و10% للعمال الزراعيين ومن 15-20% لعمال بعض مناطق الكروم، وانخفض مجموع الأجور في مجموعة واحدة من المعامل من 86 مليون فرنك في عام 1930 إلى 71,5 مليون فرنك في عام 1932 أي إن الهبوط كان بنسبة 17%، أما دخل المأجورين إذ شهد هبوط قدر ب 24%، ودخل المأجورين في الصناعة والتجارة هبط بمقدار 30%، ولم يقابل هذا الهبوط في الأجور أي انخفاض في أسعار الحاجيات، على الرغم انه في نهاية الأزمة شهدت انخفاض الحاجيات ما بين 11-17% فقط.

هبوط الانتاج:

الحكومات اليمينية 1926-1931 تشجيع الاستثمار المدعوم من خلال الأشغال العامة المشاريع، التخفيضات الضريبية، الإعانات لإعادة التجميع، الإنفاق العسكري، وتطوير البنية التحتية، أما الصناعات الثقيلة والحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية والبناء، تأثرت قليلا من الكساد العالمي حتى عام 1931⁽⁶⁴⁾

كان الانخفاض في الإنتاج أيضا متواضع نسبياً ولم يصل أبداً إلى 20% من إنتاج عام 1929 في التجارة والصناعة الأزمة الاقتصادية في فرنسا لم ترافقها أزمة مصرفية، إذ فشل بنك كبير واحد فقط⁽⁶⁵⁾، ابتداء من عام 1931، العديد من البلدان قررت خفض قيمة عملتها، الجنيه الإسترليني كان منخفضاً في عام 1931 و الدولار الأمريكي في عام 1933، ولأسباب سياسية رفضت الحكومات الفرنسية خيارات تخفيض قيمة العملة و ضوابط رأس المال، على الرغم من تدفق الذهب ثلث مخزون العالم من الذهب كان في فرنسا⁽⁶⁶⁾.

بدأت آثار الأزمة الاقتصادية تظهر في فرنسا ففي أواخر العام 1931 انخفضت قيمة الصادرات من مليار و 356 مليون عام 1929 إلى (527) مليون دولار عام 1931، وقيمة الواردات كذلك من (331) مليون دولار إلى (225) مليون دولار في غضون الحقبة نفسها، كما انخفض معدل الإنتاج الصناعي إلى الثلث ووصل مستوى الاقتصاد الفرنسي إلى ما كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر، وانهارت آلاف المؤسسات الصناعية وما يقارب ألف شركة تجارية، انخفضت قيمة الصادرات والمنسوجات الصوفية من 1679 مليون فرنك في عام 1929 إلى 125 مليون فرنك لعام 1931، وانكمشت تجارة الأصواف إلى خمسها بين 1930-1932، وشهدت صناعة الحرير هبوط سريع إذ انخفض الإنتاج إلى 74% في عام 1930 وإلى 35% لعام 1932، أما صناعات السلع، لاسيما تلك التي تعتمد على أسواق التصدير شهدت انخفاض مطرد، تدهور الميزان التجاري الفرنسي من عام 1929 إلى عام 1931 في حين انخفضت صادرات السلع المصنعة، تم الحفاظ على الواردات وزيادتها من المواد الأولية، الدور الحيوي للقطاع الزراعي في استدامة الطلب من 1930 إلى 1934، وإثارة الانتعاش في عام 1932 من خلال الطلب على السلع الاستهلاكية، وخاصة المنسوجات، وتم الحفاظ على القوة الشرائية عن طريق الحمائية ودعم الأسعار حتى 1934، تستخدم الزراعة الفرنسية أكثر من ثلث السكان النشطين في 1930، الزراعة الفرنسية استفادت من التدابير الحمائية ودعم الأسعار، إلا أنه من حزيران - 1932 - 1934 انخفضت الأسعار الزراعية بشكل مطرد، ولكن القوة الشرائية تم الحفاظ عليها من خلال انخفاض الأسعار لسلع أخرى، انخفض الدخل الزراعي والقوة الشرائية بشكل كبير من 1934 إلى 1936⁽⁶⁷⁾، ويمكن ملاحظة قيم الإنتاج الزراعي من خلال الجدول التالي⁽⁶⁸⁾

العام	الناتج	العام	الناتج
1910 - 1913	100	1924	104
1919	84	1925	106

86	1926	88	1920
104	1927	81	1921
93	1928	93	1922
108	1929	91	1923
96	1930		

يتضح لنا أن الإنتاج الزراعي بشكل عام متذبذب إلا أنه محافظ على استقراره العام

انعكست آثار الأزمة الاقتصادية سلبيًا على وسائل الإنتاج الأخرى، ويمكن الاستدلال عليها من إحصائيات عدد من الصناعات الرئيسية، وإذا أخذنا عام 1913 أساسًا للمقارنة معتبرين نسبة الإنتاج فيها 100% يتبين لنا أن الإنتاج الفرنسي ارتفع إلى 130% لعام 1928، وإلى 140% لعام 1929 وفي العام التالي انخفض الإنتاج إلى 130%، وبعدها بدأ الهبوط الحقيقي إذ انخفض عام 1931 إلى ما بين 105-110%، وهبط إنتاج الحديد والفولاذ للهندسة والبناء إلى 90% في 1930، وتوقف عند 92% لعام 1931، إما إنتاج المعادن والجلود والسيارات والمطاط فقد هبط بمجموعه إلى 130% لعام 1931 وهبط إلى 100% لعام 1932⁽⁶⁹⁾، ويظهر الهبوط في إنتاج صناعات النسيج بداية الأزمة في المقام الأول على تجربة المنسوجات الفرنسية، إذ زاد الإنتاج بسرعة في أوائل 1920 للاستفادة من فرص التصدير بسبب انخفاض قيمة الفرنك؛ فقدت كل أوروبا إلى المنافسة الأجنبية، فرنسا لم يكن أداؤها بشكل سيء في أزمة النسيج كما فعلت بريطانيا، السوق المحلي الفرنسي طال به بعض الركود الناجم عن انخفاض صادرات القطن في 1928-1929، وإن كان ذلك بأسعار غير مجزية⁽⁷⁰⁾، في حين انخفض الناتج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بحدة ابتداء من حزيران 1929، وقد نشرت مجلة الاقتصاد السياسي في عام 1930 تقرير عن أهم

الصناعات التي تأثرت بالأزمة وهي صناعة النسيج ذات الأهمية في الصادرات، إذ بينت تراجع الإنتاج فيها بدأ من تموز 1928، وتعرضت صناعة السلع الجلدية ومن ثم صناعة السيارات بداية عام 1930، والصناعات الكيماوية إلى هبوط عام، ويوضح المؤشر العام للإنتاج الصناعي (القاعدة 100 في عام 1913)، التي انتقلت من 127 عام 1928 إلى 139.5 عام 1929، بلغت ذروتها عند 140 عام 1930. لكن بعض الفروع الاستراتيجية قد بدأت بالفعل في الانخفاض، المنسوجات (المؤشر 99 في عام 1928، 92 في عام 1929، 89 في عام 1930) والمعادن (المؤشر 129 في عام 1929 و 125 في عام 1930)؛ وينطبق الشيء نفسه على صناعة الحديد والصلب، التي يخسر مؤشر إنتاجها 3 أو 4 نقاط في عام 1930 مقارنة بعام 1929. بعد ذلك، في عام 1931، كان الانخفاض في الإنتاج الصناعي شبه عالمي: مقارنة مع عام 1929، فقد المؤشر العام 14 نقطة، وهو الانخفاض الأكثر أهمية فيما يتعلق بالمنسوجات والمعادن (20 - نقطة). وقطاع المبانى، مستخدم قوي للعمل وكان لديه طفرة في عام 1930 (مؤشر 191)، عاد إلى 101 في عام 1931، هذا النشاط موازٍ لنشاط البلدان الأخرى⁽⁷¹⁾. وانخفض إنتاج المعادن لعام 1931 بنسبة 37% و 35% لصناعة المنسوجات، وهبط إنتاج مواد البناء إلى 13% وإنتاج الفحم إلى 15%. ووفقاً لتقارير عصابة الأمم كانت فرنسا البلد الوحيد، من بين بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي ارتفع مستوى إنتاجها لعام 1932، إلا أن الإنتاج الصناعي الفرنسي اخذ بالانخفاض في عام 1933⁽⁷²⁾، عانى الاقتصاد الفرنسي من الكساد الاقتصادي، مؤشر الصناعة تراجع إلى 70% بحلول نيسان 1935، وما أن وصلنا إلى عام 1938 كانت فرنسا الدولة الصناعية الوحيدة التي لم تستعيد مستويات إنتاج عام 1929⁽⁷³⁾، ارتفع الإنتاج الصناعي من قاع 70 (1929) وبلغ المؤشر الشهري الفرنسي للإنتاج الصناعي حده الأقصى 144 (قاعدة 1913) في حزيران 1930، ومن ثم انخفض إلى 30% في عام 1931 ثم وصل مرتفعاً إلى 100% في 1932 أيار وعاد منخفضاً 83% في حزيران

1933⁽⁷⁴⁾، ويمكن ملاحظة نمو الإنتاج بين 1913 و 1929 من خلال الجدول التالي: أجمالي الإنتاج الصناعي⁽⁷⁵⁾.

نسج - 0.8%	بناء + 23 %	ألومنيوم + 115
ورق + 6%	سوبر فوسفات +27%	الاسمنت + 122%
جلد + 19 %	المعادن + 29 %	كبريتات الامونيا + 280 %
المناجم + 23%	ميكانيكي + 57%	المطاط + 762 %

ومن جانب آخر تركت الأزمة تأثيراً واضحاً على السياحة والمصنوعات الكمالية في فرنسا، فبالنسبة للسياحة قل إقبال السياح إلى فرنسا، فانخفضت حركة السياح إلى النصف في العام 1931، وكان من أثر انخفاض عدد السياح إن انخفضت إيرادات سكك الحديد الفرنسية في العام 1931 خمسة مليارات من الفرنكات، أما بالنسبة للمصنوعات الكمالية فإن جانباً كبيراً من عبئ الأزمة في فرنسا وقع على تلك المصنوعات، فدور الأزياء مثلاً استغنت عن مئات العلامات والفتيات لأن السيدات الإنكليزيات والأميركيات لم يعد يفدن إلى باريس لاقتناء الملابس الفاخرة كما كان الأمر فيما مضى، فانخفضت قيمة صادرات تلك المصنوعات في العام 1931 بنسبة (40%)⁽⁷⁶⁾. ومحاولتا لتخفيض إفرازات الأزمة الاقتصادية على فرنسا، لجأت الحكومة الفرنسية إلى استخدام (نظام الحصص) من خلال تحديد كميات السلع التي يمكن استيرادها والأخذ بنظر الاعتبار معدل الإنتاج الوطني بشكل لا يمس الكميات المستوردة مصالح المنتجين بسوء، وبموجب هذا النظام تم تحديد الكميات المستوردة من الخشب والنبذ، ووسعت هذا النظام وطبق على أكثر من (1100) سلعة، وحذت دول عديدة حذو فرنسا في هذا المسار⁽⁷⁷⁾.

وعلى السياق نفسه اتخذت الحكومة الفرنسية سياسة (مراقبة الصرف) من أجل تقييد الاستيراد من جهة، والمحافظة على الذهب والعملات الأجنبية من جهة أخرى،

ولتطبيق هذه السياسة عمدت الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة خاصة بشراء العملات الأجنبية من المصدّرين بسعر معين، وتبيع تبعاً لذلك من هذه العملات إلى المستوردين بالسعر الذي تحددها هي، وبذلك تستطيع بطريقة غير مباشرة تقييد الاستيراد والحفاظ على ميزان المدفوعات⁽⁷⁸⁾. وبذلك أسهمت الحكومة الفرنسية في تذليل الجانب الأكبر من المعوقات الاقتصادية.

أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، دور كبير في تقليل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على فرنسا، إذ أنّ فرنسا لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية العالمية مثل بقية الدول الأخرى⁽⁷⁹⁾، بفضل الخطوات الاقتصادية الصحيحة، التي اتخذتها الحكومة، كما أنّ العناية الكبيرة، التي أولتها حكومة لافال، بالزراعة والصناعة الصغيرة، جعلت هذين القطاعين من أهم القواعد التي قامت بحماية الاقتصاد الفرنسي أبان الأزمة، وإن سياسة المحافظة على الأجور، والخدمات الاجتماعية المحدودة، سمحت لفرنسا إلى أنّ تكون ثاني دولة عالمياً باحتياطي الذهب بعد الولايات المتحدة، وكذلك حصدت فرنسا منفعة تخفيض الفرنك، والتي جعلت المنتجات الفرنسية تنافس في السوق العالمية⁽⁸⁰⁾، وأكد لافال أن عدد العاطلين عن العمل في كلّ فرنسا ما يقارب (12000) شخص فقط أبان الأزمة الاقتصادية العالمية بينما كانت أعداد العاطلين في الدول الأور

(1) أندريه تارديو: (1876 - 1945)، سياسي فرنسي، تخرج من مدرسة المعلمين العليا، أصبح محرراً للشؤون الخارجية في صحيفة "Le Temps"، أسس جريدة المحافظين "L'echo National"، انتخب عام 1914 عضواً في مجلس النواب يمثل التحالف الجمهوري الديمقراطي، أصبح وزيراً للمناطق المحررة و شغل منصب مستشار جورج كليمنصو في عام 1919 في مؤتمر باريس للسلام، ، إذ تولى إدارة الألبزاس ولورين، وعمل حتى هزيمة كليمنصو في عام 1920، عاد تارديو إلى الحكومة كوزير للمواصلات في حكومة ريموند بوانكاريه عام 1926، ثم وزيراً

لداخلية في حكومة أريستيد برياند عام 1928، خلف تارديو برياند في رئاسة الحكومة عام 1929، اعتزل السياسة عام 1936، أصيب بجلطة دماغية في عام 1939، توفي بالشلل عام 1945. للتفاصيل ينظر:

Louis Aubert, André Tardieu, Librairie Plon, 1957 ; Michel Mourre, "Dictionnaire Encyclopédique D'histoire", "Tardieu, André", 1996, P.5390.

(²) سميت وول ستريت بهذا الاسم، لأنه تم بناء أول سور للمدينة (تأسست نيو أمستردام عام 1625 على يد المستعمرين الهولنديين). ثم غزاها الانكليز في 1664). هذا الشارع موطن لبورصة نيويورك منذ عام 1792. تأسست السوق عام 1817 والتي عدت مركزاً مالياً مهماً للاقتصاد الأمريكي، كما شكلت البؤرة التي انطلقت منها موجات التذبذب في الأسعار، وكانت هذه السوق تفوق بقية الاسواق المالية الأمريكية الأخرى حجماً وأهمية حيث تجري فيها ما يعادل ثلاثة ارباع عمليات التبادل في الموجودات المالية، واتسمت ملكية الأسهم والسندات فيها بالتحديد الشديد حيث قدر بان حوالي نصف ملكيتها تعود الى (1%) فقط من رجال المال، وقد بلغت عدد الشركات المساهمة في هذه السوق ما يقارب خمس آلاف شركة. باسل البستاني، أزمة أسواق الأسهم والسندات في النظام الرأسمالي، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، السنة 13، كانون الثاني 1988، ص 11 .

تألفت الحكومة من وزراء من يمين الوسط ومعظمهم من التحالف الديمقراطي، (³) فضلا عن الاشتراكيين المستقلين والراдикаليين، وكذلك أعضاء الاتحاد الجمهوري. أندريه وزير الخارجية، أريستيد برياند أندريه تارديو - رئيس الحكومة ووزير الداخلية، وزير العمل والرعاية لويس لوشور وزير المالية، هنري شيرون وزير الحرب، ماجينو وزير جورج ليغ وزير العدل، لوسيان هوبير الاجتماعية والضمان الاجتماعي،

وزير التعليم العام والفنون بيير مارود وزير البحرية التجارية، لويس رولين البحرية، فرانسوا وزير الزراعة، جان هينيسي، وزير المعاشات كلوديوس غاليت الجميلة، وزير الأشغال العامة، لوران ايناك ري جورج بيرنو وزير المستعمرات، بيتري الطيران، لويس جيرمان مارتن وزير البريد والتلغراف والهواتف، بيير اتيان فلاندين Tim K. Fuchs، وزير التجارة والصناعة، لوران ايناك وزير دولة. للتفاصيل ينظر: André Tardieu's Failure As Premier Ministre France, 1929 – 1930 A Thesis Louisiana State University, 2002., Pp.68 – 69.

⁽⁴⁾ Le Figaro, 7 October. 1929.

⁽⁵⁾ Monique Clague, Op. Cit., P.108.

⁽⁶⁾ Tim K. Fuchs, Op. Cit., Pp.75 – 77.

⁽⁷⁾ Tim K. Fuchs, Op, Cit., P72.

⁽⁸⁾ هنري شيرون: (1867-1936) ساسي فرنسي بدأ حياته السياسية عام 1894 عندما أصبح عمدة بلدته الأصلية ليزيو، محامي انتخب نائبا في عام 1906 وانتخب كعضو في مجلس الشيوخ (1913) كالفادوس . كان يبلغ من العمر 27 عامًا عرض عليه جورج كليمنصو منصب وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحرب شغل منصب وزير لمرات متعددة في الجمهورية الثالثة وزير العمل (1913) وزيرا للزراعة (1922) ووزيرا للمالية (1928-1930) وللعدل (1930-1934) فضلا الى ترأسه مجلس عام كالفادوس (1911-1936) اقترح قانون 1928 إنشاء صندوق للتأمين والحماية من الكوارث الزراعية . للتفاصيل ينظر:

De Jean Jolly « Henry Chéron », Dans Le Dictionnaire Des Parlementaires Français (1889-1940), Sous La Direction, Presses Universitaires De France , 1960.

(⁹) Tim K. Fuchs, Op, Cit., P 72-73.

(¹⁰) أندريه ماجينو "André Maginot" سياسي ورجل دولة فرنسي، بدأ حياته السياسية بعد انتخابه لمجلس النواب عام 1910، كما أصبح وكيل وزارة الحرب عام 1913 اشترك مع القوات الفرنسية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وأصيب بجروح بليغة، عاد إلى السياسة في عام 1915 خدم بشكل متقطع في عدة مناصب، لم يطمئن لمعاهدة فرساي اذ اعتبرها غير مكتملة ولم تأت بالأمن الكاف لفرنسا، كما كان له دور كبير في بناء خط التحصينات الدفاعية على الحدود الشرقية الفرنسية مع المانيا خشية من التهديد الألماني لفرنسا، والذي عرف بخط ماجينو لم يكمل ماجينو خط التحصينات الذي سعى لإكماله اذ توفي فجأة نتيجة لتسمم غذائي في باريس يوم 7 كانون الثاني 1932 بينما اكتمل خط التحصينات بعد وفاته بستة اعوام. للتفاصيل ينظر:

Marc Sorlot, André Maginot(1877-1932)L'homme Politique Et Sa Legend, Serpenoise, 1995.

(¹¹) Dominique Borne Et Henri Dubief, Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Ta La Crise Des Années 30,1929-1938, Éditions Du Seuil, 1989,P43.

(¹²) Ipid, P78.

(¹³) كميل شوتيمبس:(1885-1963) رجل دولة فرنسي تسلم منصب رئاسة الوزراء عدة مرات رئيس بلدية جولا 1919-1925انتخب نائباً لقسم لوار إت شير (1928-1934) وكان وزير في حكومات لمرات (1924-1926)، أصبح رئيساً

للحكومة في عام 1930 و تشرين الثاني 1933 حتى كانون الثاني 1934، استقال من رئاسة المجلس بعد قضية ستافيسكي، وزير الدولة لشؤون الجبهة الشعبية 1938، قام بتأميم السكك الحديدية وإنشاء الجمعية الوطنية للسكك الحديد الفرنسية "SnCF" استقال بعد ها بيومين . كانت هذه الاستقالة بمبادرة منه ، كان جزءا من حكومة فيليب بيتان حتى 12 تموز 1940، سافر الى الولايات المتحدة الامريكية بمهمة غير رسمية في تشرين الثاني 1940 استقر الى عام 1944، مغادرا الى شمال افريقيا، ادين بجرائم ضد اعتقالات اليهود وسجن لمدة خمس سنوات، اطلق صراحة بمرسوم عفو عام 1954، وقضى حياته متنقلا بين باريس وواشنطن حيث تقيم عائلته. ودفن في مقبرة روك كريك في واشنطن. للتفاصيل ينظر :

Jacques Bernot, Camille Chautemps, Le Pouvoir Et La Défaite, Paris, Clément Juglar, 2919-P 296.

(¹⁴) ضمت الحكومة : ثيودور ستيج وزير العدل، ارستيد برياند وزير الخارجية، كميل تشوتيمبس وزير الداخلية، تشالز دومون وزير المالية، موريس بالمد وزير الميزانية، رينيه بيسنارد وزير الحربية، البرت ساروت وزير الحربية، جان دوراند وزير التعليم العام والفنون الجميلة، ادوارد دالاديير وزير الاشغال العامة، جورج بونيه وزير التجارة والصناعة، هنري كويل وزير الزراعة، لوسيان لامورو وزير المستعمرات، لويس لوشور وزير العمل والنظافة والمساعدة والرعاية الاجتماعية، كلوديوس جاليت وزير المعاشات، لوران ايناك وزير الجو، جوليان دوراند وزير البريد والبرق والهاتف، شارل دانييلو وزيرا للبحرية التجارية.

(¹⁵) الى 17 تشرين الثاني رأؤول بيريت وزيرا للعدل وهنري شيرون، ارستيد برياند وزيرا للخارجية، اندريه تارديو وزير الداخلية، بول رينو وزير المالية، لويس جيرمان مارتن وزير الميزانية، اندريه ماجينو وزير الحربية، جاك لويس دومسنييل وزير البحرية،

ببیر مارود وزیر التعلیم العام والفنون الجميلة , جورج بیرنوت وزیر الاشغال العامة, ببیر إتیان فلاندين وزیر التجارة والصناعة, فرناند ديفيد وزیر الزراعة, فرانسوا بیتری وزیر المستعمرات, ببیر لافال وزیر العمل والرعاية الاجتماعية, اوغست شامبيتییر دي ریبس وزیر المعاشات, لوران ایناک وزیر الجو, أندريه مالارمي وزیر البريد والبرق والهواتف, لويس رولين وزیر البحرية التجارية, ديزاير فيري وزیر الصحة العامة.

(¹⁶) Dominique Bourne Et Henry Dubayef, Op, Cit., P79.

(¹⁷) Frédéric Monier, Op, Cit., P167

(¹⁸) كان ألبرت ويستريك مضارباً هائلاً في سوق الأوراق المالية، ومع ذلك فقد أفلس في تشرين الثاني 1930، عقب انهيار وول ستريت كان هذا الحدث فضيحاً لأن شركة Oustric نسجت شبكات مهمة مع العالم السياسي. واضطر وزير المالية راولول بيريت الذي تمسه القضية، إلى الاستقالة، مما تسبب في سقوط وزارة تارديو وقد حُكم على أوستريك بالسجن لمدة عام واحد وغرامة قدرها 3 000 فرنك.

Sebastian Volcker, Laval 1931 A Diplomatic Study, University of Richmond, 1998, P. 25 ; Roger De Fleurieu, Joseph Caillaux Au Cours D'un Demi – Siècle De Notre Histoire, Clavreuil, 1951, P.217.

(¹⁹) Pierre Bezbakh, Op, Cit., P138.

(²⁰) Ipid, P137.

(²¹) Dominique Bourne Et Henry Dubayef, Op, Cit., P 80.

(²²) لويس بارثو: (1862 - 1934) سياسي فرنسي، صار نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1889، ورئيساً للوزراء من 22 آذار 1913 - 2 كانون الأول 1913، وبدعم من رئيس الجمهورية بوانكاريه تمكن استئناف مشروع سلفه برياند، لزيادة مدة الخدمة العسكرية لثلاث سنوات والذي أقره مجلس النواب في تموز عام 1913، ودوره في السياسة الاجتماعية، في تموز 1913 اقترح قانون بدلات للأسر التي لديها أطفال، صار نائباً في مجلس الشيوخ عام 1922، وفي عام 1930 وزيراً للحرب في حكومة ثيودور ستيج، وقد بقي في هذا المنصب حتى عام 1931، وعين في عام 1934 وزيراً للخارجية في حكومة غاستون دوميرغ، ولم يستمر طويلاً في هذا المنصب إذ تم اغتياله مع الملك الكسندر ملك يوغوسلافيا خلال زيارة الأخير لفرنسا في عام 1934، وقد كانت وفاة لويس خسارة كبيرة لفرنسا؛ لأنه كان يعمل على تشكيل تحالفات أوروبية ضد الخطر الألماني وتقييد ألمانيا دولياً. للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Britannica, Vol.3, (Uk) Ltd, London, 1971, P.206.

(²³) ثيودور ستيج (1868-1950) سياسي ورجل دولة فرنسي انخرط في السياسة في نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر، وأسس في عام 1897 الاتحاد الشعبي. انتخب نائباً عن نهر السين (1904., أصبح أحد أمناء اللجنة التنفيذية للحزب الجمهوري والراديكالي والاشتراكي أعيد انتخابه عامي 1906 و 1910 كان مهتماً بالقضايا المتعلقة بالطفولة والتعليم. في عام 1907، كان أيضاً مقررًا لميزانية التعليم العام. في آذار 1914، ثم تخلى عن مقعده كنائب ليجلس

في قصر لوكسمبورغ ، وانتخب عضوا في مجلس الشيوخ عن نهر السين وجلس في مجموعة اليسار الديمقراطي . أعيد انتخابه في عام 1920 ، ثم مرة أخرى في عامي 1927 و 1936.انتخب رئيساً للجنة الإدارة العامة والمديرية والبلدية ، الحاكم العام للجزائر 1921-1925.عين وزيرا للعدل في نيسان 1925، في تشرين الأول ، كلف بإدارة نهاية حرب الريف ، كمفوض عام مقيم في المغرب 1925-1929، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 1928.رئيس لجنة الاستعمار في مجلس الشيوخ عند عودته إلى فرنسا، وزيرا للعدل 1930، وزير مستعمرات من نهاية (1930-1938) اذار 1938) وزير دولة اذار 1938- نيسان 1938. للتفاصيل ينظر :

Yvert Benoît (Dir.), Premiers Ministres Et Présidents Du Conseil. Histoire Et Dictionnaire Raisonné Des Chefs Du Gouvernements En France (1815-2007), Paris, Perrin, 2007,P 916 .

(²⁴) تألفت الحكومة من : هنري شبيرون وزير العدل، جورج ليغ وزير الداخلية، ارستيد برياند وزير الخارجية ، لويس جيرمان مارتن وزير المالية، موريس بالميد وزير الميزانية،لويس بارثو وزير الحربية، البرت ساروت وزير البحرية ، بول بينليف وزى الجو، كميل تشوتيمبس وزير التعليم العام والفنون الجميلة، ادوارد دالاديير وزير الاشغال العامة، لويس لاشور وزير الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة، فيكتور بوريت وزير الزراعة، ادوارد جريندا وزير العمل والنظافة والرعاية الاجتماعية، هنري كويل وزير الصحة العامة الى 23 كانون الاول 1930 وحل محله روبرت تومير، موريس دورمان وزير المعاشات، وجورج بونيه وزير البريد والبرق والهواتف.

(²⁵) بيير لافال (1883-1945): سياسي ورجل دولة فرنسي. رئيس بلدية أوبارفيليه، عضو في البرلمان، شغل منصب وزير ورئيس حكومة لمرات. خلال الحرب العالمية الثانية ، كان إلى جانب المارشال بيتان ، الشخصية الأكثر أهمية في نظام فيشي والمهندس الرئيسي لسياسة التعاون مع ألمانيا النازية . النائب الأول لرئيس

الحكومة ، و 13 كانون الاول 1940، ثم عاد إلى السلطة كرئيس للحكومة ، 18 نيسان 1942 في 19 آب 1944، هرب بعد التحرير الا انه اعتقل وحكم عليه بالاعدام بتهمة الخيانة العظمى والتآمر على الامن الداخلي للدولة من قبل محكمة العدل العليا واعدم رميا بالرصاص. للتفاصيل ينظر:

Yvert Benoît (Dir), Op, Cit., P618.

(²⁶)Maurice Privat, Laval Les Documents Secrets, Neuilly,Paris, 1931p79.

(²⁷) ارستيد برياند وزير الخارجية، ليون بيرارد وزير العدل، بيير لافال وزير الداخلية، بيير إتيان فلاندين وزير المالية، فرانسوا بيتري وزير الميزانية، أندريه ماجينو وزير الحربية، لويس دي تشابيدلين وزير البحرية، جاك لويس دومسنييل وزى الجو، ماريوس روستان وزير التعليم العام والفنون الجميلة، ادوارد دالاديير وزير الاشغال العامة، لويس لورين وزير الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة، أندريه تارديو وزير الزراعة، ادولف لاندري وزير العمل والنظافة والرعاية الاجتماعية، كميل بلايزو وزير الصحة العامة، أوغست شامبييتير دي ريبس وزير المعاشات، تشارلز جيرنييه وزير البريد والبرق والهواتف.

(²⁸) Geoffrey Warner, Pierre Laval And The Eclipse Of France 1931-1945, The Macmillan Company, New York ,1968.P.

21.

(²⁹)بول رينو: (1878- 1966) محام وسياسي فرنسي، أصبح في عام 1919 نائبا في مجلس النواب الفرنسي مع الكتلة الوطنية ممثلاً عن مقاطعات نهر السين، أعيد انتخابه في عام 1928 نائبا عن مدينة باريس، تسنم عدة مناصب وزارية خلال 1930-1940، وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح رئيس للوزراء في 2 آذار

1940، وخلال رئاسته للوزراء وقع مع بريطانيا اتفاقية تنص على ان لا يدخل كل من الطرفين في سلام مع المانيا، إلا ان تغير المواقف السياسية في حكومته ومطالبة بعض وزراء حكومته الى توقيع الهدنة مع المانيا جعلت رينو يفضل الاستقالة على ان يكون طرف في توقيع الهدنة وقدم رينو استقالته في 16 حزيران 1940، اعتقل من قبل القوات الألمانية في تشرين الثاني 1942 وبقي في المعتقلات الألمانية حتى عام 1945 إذ اطلق سراحه من قبل قوات الحلفاء، في عام 1946-1962 أصبح نائباً في مجلس النواب الفرنسي ممثلاً عن مقاطعات نهر السين، توفي في 21 أيلول 1966. للمزيد ينظر:

Michael Bel Welborn, Paul Reynaud His Early Career And His Premiership, Department Of History, 1967.

(³⁰) بيير إيتيان فلاندين: (1889 - 1958) محام وسياسي فرنسي محافظ، أصبح نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1914، ثم أصبح وزيراً للتجارة عام 1924 في حكومة فريدريك فرانسوا، كما أصبح في عام 1930 وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة أندريه تارديو، أصبح رئيساً للوزراء (8 تشرين الثاني 1934-1 حزيران 1935) وقد صوت مجلس النواب الفرنسي على إقالة حكومته في 1 حزيران 1935 بعد ان طلب صلاحيات استثنائية للتعامل مع أزمة الفرنك التي ضربت فرنسا، أصبح في 13 كانون الأول 1940 وزيراً للخارجية في حكومة فيشي وبقي في هذا المنصب حتى كانون الثاني 1941 بعد سقوط حكومة فيشي اعتقل وقدم للمحاكمة وحُكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وفي عام 1952 حاول العودة إلى الحياة السياسية بترشيح نفسه لمجلس

الشيخ لكنه لم يحصل على الأصوات الكافية وبعد عدم فوزه تولى عن أنشطته السياسية بشكل كامل، توفي عام 1958. للمزيد ينظر:

<http://Www.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/209500/Pierre-Etienne-Flandin>

(³¹) كان ابرز أصدقاء لافال الذين جعلهم مستشارين له وقد اعتمد عليهم بشكل كبير هم، مورييس فولون "Maurice Foulon" وبيار كاتالا "Pierre Cathala" وكان كاتالا يعرف لافال من أيام دراسته في بايون، وبليز دياغن من السنغال، النائب الأفريقي الأول دعا ه لافال وانضم الى حكومته كوزير عام للمستعمرات، مما يجعله اول افريقي اسود فى حكومة فرنسية. للمزيد ينظر:

Henry Torrès, Pierre Laval, Translated By Norbert Guterman, Oxford University Press, New York, 1941 P32

(³²) ابرز الخبراء الماليين والاقتصاديين الذين اعتمد عليهم لافال هم، جاك روييف Jacques Rueff وشارلز ريست "Charles Rist" وأديودات بويسارد "Adéodat Boissard" وأندريه فرانسوا بونسيت André François-Poncet وكلود جوزيف جيجنوكس "Claude-Joseph Gignoux". للتفاصيل ينظر:

Henry Torrès, Op.Cit., P32.

(³³) Ipid, P.32

(³⁴) مريم بن السعدي وفريد غمراني، المصدر السابق، ص23.

(³⁵) Fernand Braudel Et Ernest Labrousse;Et, Histoire Économique Et Sociale de La France, Le Temps Des Guerres Mondiales Et De La Grande Crise (1914 - Vers 1950) Volume-2, Presses Universitaires De France, 1980, P.633.

(³⁶) عماري ام السعد وبوغديري كمال, الازمة الاقتصادية العالمية 1929 في الولايات المتحدة الامريكية واثرها على الدول الاوربية الكبرى (المانيا, بريطانيا, فرنسا) نموذجاً, مذكرة لنيل الماجستير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2016, ص20.

(³⁷) Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit., Tome-1, P 360.

(³⁸)Ipid, P 361.

(³⁹) وليد فتحي محمد, التطورات السياسية في فرنسا 1919-1929, اطروحة دكتوراه, جامعة تكريت, كلية التربية, 2019, ص 216.

(⁴⁰) Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit., Tome-1,P362

(⁴¹) Julian Jackson,The Politics Of Depression In France(1932-1936)Cambridge University, Press1985,P8.

(⁴²) Fernand Braudel Et Ernest Labrousse;Et, Op, Cit., P639.

(⁴³) رايموند بوانكاريه: (1860 - 1934 / 1913 - 1920), سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد في بار - لو - دوك في اللورين، وغادرها حينما احتلها الألمان عام 1871، كان لهذه التجربة تأثيراً كبيراً عليه، تميز بالقومية الفرنسية المتحمسة، اكتسب

مكانة كمحامي جمهوري، انتخب كنائب عام 1887 وكسيناتور عام 1903، كانت له علاقات حزبية اكتسب من خلالها سمعة طيبة، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي (1912 - 1913)، ودعا إلى تحسين العلاقات مع بريطانيا وروسيا، وأكد على ضرورة امتلاك فرنسا جيش قوي، وانتخب عام 1913 كرئيس لفرنسا لمدة سبع سنوات. للتفاصيل ينظر:

Spencer C. Tucker & Priscilla Mary Roberts, World War I, A Student Encyclopedia, Oxford, England, 2005, Vol. I, P. 1446 ; Every Man's Encyclopedia, London, 1958, Vol. 10, P.100 ; E. M. Horsley, Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia, London, 1964, P.212.

(⁴⁴) Jean-Jacques Becker Et Serge Berstein, Op, Cit., P324.

(⁴⁵) Dominique Borne Et Henri Dubief, Op, Cit., , P12.

(⁴⁶) Serge Berstein Et Pierre Milza , Op, Cit., Tome-1, P 385

(⁴⁷) Alfred Sauvy, The Economic Crisis Of The 1930s In France

Journal Of Contemporary History, Vol. 4, No. 4, The Great
Published By: Sage Publications, Ltd. Depression, 1969, P22.

(⁴⁸) نسبة الى مalthus (1766-1834) صاحب نظرية مalthus القائلة بأن عدد السكان يتزايد بنسبة تفوق ازدياد المواد الغذائية، وان النسل يجب ان يحدد او يضبط.

Julian Jackson, Op, Cit., P1.

(32) دافد تومسن، تاريخ العالم 1914-1950، ترجمة: حسين كامل أبو الليف،
مراجعة: محمد مأمون نجا، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة، 1956، ص152.

(49) حارث عبد الرحمن، التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا، المصدر
السابق، ص 88.

(⁵⁰) Kenneth Moure, French Monetary Management 1928-1936
University Of Toronto,1988.,P,14.

(⁵¹) Serge Berstein Et Pierre Milza, Tome-1,Op, Cit., P 384.

(⁵²) Maarten Matt Perry, Prisoners Of Want: The
Experience And Protest Of The Unemployed In France,
(1921 – 1945) Newcastle University, Uk, 2007. P 20.

(⁵³) Serge Berstein Et Pierre Milza, Tome-1,Op, Cit., P 384-385.

(⁵⁴) Alfred Sauvy, Op. Cit.,P 29.

Published By: Sage Publications, Ltd.Depression 1969

(⁵⁵) Dominique Bourne Et Henry Dubayef, Op, Cit P37.

(⁵⁶)Olivier Dard, La France Contemporaine (Les Années 30 De
La Grande Crise À La Montée Des Périls Le Parlementarisme En
Question L'expérience Blum La Fin Du Front Populaire Vers La
Guerre) De Paris. 1995,P 12.

(⁵⁷)Ipid, P14.

(⁵⁸) Dominique Bourne Et Henry Dubayef, Op, Cit., , P.39

(⁵⁹) Ipid, P 40

(⁶⁰) Olivier Dard, Op, Cit., P15.

(⁶¹) Dominique Bourne Et Henry Dubayef, Op, Cit., P41.

(⁶²) Julian Jackson, Op, Cit., P13.

(⁶³)Maurice Agulhon Andre Nouschi Ralph Schor, La France De 1914 A 1940,Nise, France,1989,P 168.

(⁶⁴)Kenneth Moure, Op, Cit., P20.

(⁶⁵) Maarten Matt Perry,Op, Cit.,P19.

(⁶⁶) Serge Berstein Et Pierre Milza Histoire De France Au Vingtième Siècle (1930-1945) Tom 2 Partie,2000, P118.

(⁶⁷) Kenneth Moure, Op, Cit., P24.

(⁶⁸) A. Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres,V-1, Op, Cit.,P38.

(⁶⁹) Maarten Matt Perry,Op, Cit.,P18.

(⁷⁰)Kenneth Moure, Op, Cit., P21.

(⁷¹) Pierre Bezbakh, Histoire De La France De 1914 À Nos Jours, Éditions Française Inc, Paris, 1997.P 32.

(⁷²) Maarten Matt Perry, Op, Cit.,P24.

(⁷³)Kenneth Moure, Op, Cit., P12.

(⁷⁴)Ipid., P16.

(⁷⁵) Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein, Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Victoire Et Frustrations (1914 – 1929), Éditions Du Seuil, Paris, 1990. P227.

(⁷⁶) ابتسام كاظم وادي، ابتسام كاظم وادي الخفاجي، الأزمة الاقتصادية في الصحف العراقية 1929-1933م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2002. ص44.

(⁷⁷) ايمان متعب محي التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929-1933، دراسة في التاريخ الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003 ص 119

(⁷⁸)المصدر نفسه، ص 119.

(⁷⁹)موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام، العهد المعاصر، ترجمة يوسف داغر وفريد داغر، بيروت، منشورات عويدات، مج7، ط2، بيروت، 1987، ص132-136.

(⁸⁰)بيير رونفن، تاريخ القرن العشرين (1900 - 1948)، ترجمة: نور الدين حاطوم، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1959، ص328.

المصادر

المصادر العربية-

1. ابتسام كاظم وادي، ابتسام كاظم وادي الخفاجي، الأزمة الاقتصادية في الصحف العراقية 1929-1933م، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2002
2. ايمان متعب محي التميمي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929-1933، دراسة في التاريخ الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003.
3. باسل البستاني، أزمة أسواق الأسهم والسندات في النظام الرأسمالي، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، 13، كانون الثاني 1988.
4. بيبير رونفن، تاريخ القرن العشرين (1900 - 1948)، ترجمة: نور الدين حاطوم، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1959.
5. حارث عبد الرحمن، التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا 1929-1933، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، 2011.

6. دافد تومسن، تاريخ العالم 1914-1950، ترجمة: حسين كامل أبو الليف، مراجعة: محمد مأمون نجا، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة، 1956.
7. عماري ام السعد وبوغديري كمال، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 في الولايات المتحدة الامريكية واثرها على الدول الاوربية الكبرى (المانيا، بريطانيا، فرنسا) نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
8. موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام، العهد المعاصر، ترجمة يوسف داغر وفريد داغر، بيروت، منشورات عويدات، مج7، ط2، بيروت، 1987.
9. وليد فتحي محمد، التطورات السياسية في فرنسا 1919-1929، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، 2019.

المصادر الاجنبية-

1. Alfred Sauvy, The Economic Crisis Of The 1930s In France
2. Alfred Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres, V-1,

- De Jean Jolly « Henry Chéron », Dans Le *Dictionnaire Des Parlementaires Français (1889-1940)*, Sous La Direction, Presses Universitaires De France , 1960. .3
- Dominique Borne Et Henri Dubief, *Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Ta La Crise Des Années 30,1929-1938*, Éditions Du Seuil, 1989. .4
- Encyclopedia Britannica, Vol.3, (Uk) Ltd, London, 1971. .5
- Fernand Braudel Et Ernest Labrousse;Et, *Histoire Économique Et Sociale de La France, Le Temps Des Guerres Mondiales Et De La Grande Crise (1914 - Vers 1950)* Volume-2, Presses Universitaires De France, 1980. .6
- Fred Kupferman, *Laval 1883- 1945* ,Paris, Flammarion, 1988. .7
- Geoffrey Warner, *Pierre Laval And The Eclipse Of France1931-1945*, The Macmillan Company, New York .,1968 .8
- Henry Torrès, *Pierre Laval*, Translated By Norbert Guterman, Oxford University Press, New York, 1941. .9
- .10
<http://Www.Britannica.Com/Ebchecked/Topic/209500/Pierre-Etienne-Flandin>

- .11
Jacques Bernot, Camille Chautemps, Le Pouvoir Et La
Défaite, Paris, Clément Juglar, 1919.
- .12
Jean – Jacques Becker Et Serge Bernstein Nouvelle
Histoire De La France Contemporaine Victoire Et,
Frustrations (1914 – 1929), Éditions Du Seuil,
Paris, 1990.
- .13
Journal Of Contemporary History, Vol. 4, No. 4, The
Great
- .14
Julian Jackson, The Politics Of Depression In
France (1932-1936) Cambridge University, Press 1985.
- .15
Kenneth Moure, French Monetary Management 1928-
1936 University Of Toronto, 1988.
- .16
Le Figaro, 7 October. 1929.
- .17
Louis Aubert, André Tardieu, Librairie Plon, 1957
- .18
Maarten Matt Perry, Prisoners Of Want: The Experience

- And Protest Of The Unemployed In France, (1921 –
1945) Newcastle University, Uk, 2007.
.19
- arc Sorlot, André Maginot(1877-1932)L'homme
Politique Et Sa Legend, Serpenoise, 1995.
.20
- aurice Agulhon Andre Nouschi Ralph Schor, La France
De 1914 A 1940,Nise, France,1989.
.21
- aurice Privat, Laval Les Documents Secrets,
Neuilly,Paris, 1931.
.22
- ichael Bel Welborn, Paul Reynaud His Early Career
And His Premiership, Department Of History,1967.
.23
- ichel Mourre, "Dictionnaire Encyclopédique D'histoire",
"Tardieu, André", 1996.
.24
- livier Dard, La France Contemporaine (Les Années 30
De La Grande Crise À La Montée Des Périls Le
Parlementarisme En Question L'expérience Blum La
Fin Du Front Populaire Vers La Guerre) De Paris.
1995.

- .25
Pierre Bezbakh, Histoire De La France De 1914 À Nos
Jours, Éditions Française Inc, Paris, 1997.
- .26
Published By: Sage Publications, Ltd. Depression 1969
- .27
Sebastian Volcker, Laval 1931 A Diplomatic Study,
University of Richmond, 1998.
- .28
Roger De Fleurieu, Joseph Caillaux Au Cours D'un
Demi – Siècle De Notre Histoire, Clavreuil, 1951.
- .29
George Berstein Et Pierre Milza Histoire De France Au
Vingtième Siècle (1930-1945) Tom 2 Partie, 2000.
- .30
Percival C. Tucker & Priscilla Mary Roberts, World War
I, A Student Encyclopedia, Oxford, England, 2005, Vol.
I,
- .31
Every Man's Encyclopedia, London, 1958, Vol. 10.
- .32
E. M. Horsley, Hutchinsons New 20th Century
Encyclopedia, London, 1964.

.33

im K. Fuchs, André Tardieu's Failure As Premier
Ministre France, 1929 – 1930 A Thesis Louisiana State
University, 2002.

.34

vert Benoît (Dir.), *Premiers Ministres Et Présidents Du
Conseil. Histoire Et Dictionnaire Raisonné Des Chefs
Du Gouvernements En France (1815-2007)*, Paris,
Perrin, 2007.